إشكالية التعريب في ضوء الإمكانية التوليدية للعربية

سهى فتحي نعجة

أستاذ مساعد ، مركز اللغات ، الجامعة الأردنية .

Email: sfann@hotmail.com

المجلة العربية للعلوم الإنسانية 91 العدد 22/85

الملخص

يستمد هذا البحثُ إشكاليته من رؤية تجريدية عامة للبُعد المعجمي للغة العربية ، مؤداها أن معجم العربية يمثل الإمكانيات المحتملة للجذور المعجمية فيها ، والجذور في التصور النظري خانات فارغة تملؤها المعاني ؛ عربية كانت أو أعجميّة . لهذا استوعبت العربيّة عبر مسيرتها التاريخيّة الممتدّة مداليل غير عربيّة عبرت عنها بدوالّ عربيّة من رصيدها الكبير غير الناجز ، مما جعل البحث يتمحور في قضية الكفاية اللغويّة الكامنة في العربيّة ، فحلّلها متّخذاً من ظهور كلمات جديدة عربيّة في اشتقاقها ، أعجمية في معناها ، دليلاً على أنّ عروبة الكلمات لا تعني عروبة المعاني ، لأنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ولا سيّما في باب الجذور الرباعية المطواع القادرة بحروفها على الانتقال بكثير من المعاني الأعجميّة الأصل إلى العربيّة معنى ولفظاً بعد إجراء تعديلات وتحويرات متباينة على بنية الكلمة وصوتها ، لتصبح عربيّة في تصرّفها ، وصوتها ، وخضوعها لأحكام الاشتقاق والإعراب وقوانينهما في العربية .

(١)

اللغة في أصل وضعها سلسلةٌ من الدّوال[1] الفارغة دلاليّاً ، الكامنة بالقوّة في التّصور الذهنيّ العقليّ لأفراد الجماعة اللغويّة ، تستمدّ مداليلها[2] بالمواضعة العرفيّة الاعتباطيّة من القيم التعبيريّة غير الماديّة التي تعارف عليها أبناء المجتمع اللغويّ ، ليستعينوا بها على التّواصل فيما بينهم ، ونقل علومهم ومعارفهم وتجاربهم وهمومهم وهواجسهم في الكون والحياة ، وليتيسّر لهم الاندغام السلس في مجتمعهم ، والتكيّف مع حركته وسكونه ، ورصد مواقفهم من معطيات الكون وإفرازات الواقع .

(٢)

فاللغة إذن مرآة العقل[3] وعُمْلة التّفكير[4] ، وهي بذا ترجمة رمزيّة فعليّة متخصصة آليّاً للدّوال والمفاهيم الجزئية والكليّة المجرّدة المحفوظة في ذهن أبناء اللغة ؛ فالدّال وحده لا يؤسس اللغة إلا إذا اقترن بمدلول ما ، يملأ الخانات الفارغة للمفاهيم المجردّة ، فيتمظهر على هيئة رمز لغوي مَحْض يتقاطع دلاليّاً مع مرجعه الواقعي أو المتصوّري ؛ فإن لم يتقرن الدّال بالمدلول بقي كامناً بالقوة في ذات اللغة يمثّل احتمالاً من احتمالات ممتدة[5] تبرز إمكانية اللغة ، أيّا كانت عند تحولها إلى قدرة ناجزة بالفعل .

(٣)

واللغة بين الكائن بالقوة والكائن بالفعل كالكهرباء السّاكنة تظل ساكنة (غير ناجزة) مادام التّيار الكهربائي مفصولاً ، فإذا وُصلت أقطاب الدائرة الكهربائيّة سرت مولدة طاقة هائلة (ناجزة) متغيّرة الشكل متعددة الاستخدام .

(٤)

فالصوامت (ش/ م/ س) مثلاً صوامت مفترضة فارغة دلاليّاً ، موجودة

بالقوة في البناء الكلي للمعجم العربي صارت عند تحولها إلى صيغة مقبولة دالة على الجرْم السماوي الملتهب المتعارف عليه اقتراناً ناجزاً بين الدّال والمدلول ، يحمل بُعداً معرفيّاً مرجعيّاً متداولاً بين أبناء العربية ودارسيها ، ينتشر بينهم بالعادة والاكتساب ، وتتوارثه الأجيال ، وتتناقله بعد اكتساب الأفراد له من خلال تجاربهم في الكون[6] الدال على الوجود[7] .

والصّوامت (ر/ د/ ح/ ج) ، أو (ر/ ف/ ع/ ص) ، أو (ف/ ر/ خ/ ز) مقلوبة من (دَحْرج) ، و(عَصْفر) ، و(زَخْرَف) ـ على التوالي ـ مثلاً صوامت كائنة بالقوّة في التّصور العقلي الرّياضي للمعجم اللغوي غير كائنة بالفعل ، ولكنّها قد تشي بمدخل معجمي جديد في زمن لاحق بمدلول ما يُتواضع عليه من ذات اللغة أو من خارجها ، كما الحال في تداولنا اللغويّ العربيّ اليوم (تلْفاز) من (Television) ، و(أكْسد) من (Oxidised) ، و(فيّل) من (File) ، و(فرّز) من (Frosted) ، و(تلْفَن) من (Phone) ، ومَوْسق من (to music) ، و(شيّك) من (to check) ، وما إلى ذلك[8] .

(٥)

وبهذا يمكننا وصف اللغة بأنها ثنائيّة الحضور ، أحدهما ناجز متحقّق ، والآخر غير ناجز يمثل احتمالاً نظريّاً قابلاً للتحقق وفق النظام الكلي أو الجزئي الخاص باللغة[9] .

(٦)

وتحقّق الحضور (نجوز الدّلالة) إنّما يكون بالاعتباط غير المعلّل[10] في أصل الموضع وهو ما يطلق عليه : (المواضعة) أو (الاصطلاح) ؛ كأن تتواضع جماعة لغويّة ما على تسمية الحجر حجراً ، فيصبح (الحجرُ) وهو تضامّ من الأصوات دالاً ، ومفهوم (الحجر) بدلالته على الصّلابة واليباس مدلولاً عند تلك الجماعة .

وهذا الوعي للعلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول في أصل النّشأة مدرك

بجلاء عند بعض اللغويين في الموروث اللغوي العربي[11] ؛ فقد صرّح أبو نصر الفارابيّ في كتابه : (الحروف) بذلك ، فقال : «فيتّفق أن يستعمل الواحد منهم تصويتاً أو لفظة في الدّلالة على شيء ما عندما يخاطب غيره ، فيحفظ السامع ذلك ، فيستعمل السامع ذلك بعينه عندما يخاطب المنشئ الأول لتلك اللفظة ، ويكون السامع الأول قد احتذى بذلك فيقع به ، فيكونان اصطلحا وتواطئا كذا على تلك اللفظة ، فيخاطبان بها غيرهما إلى أن تشيع عند جماعة ، ثم كلّما حدث في ضمير إنسان منهم شيء احتاج أن يفهمه غيره ممن يجاوره اخترع تصويتاً فدلّ صاحبه عليه وسمعه منه ، فيحفظ كلّ واحد منهما ذلك ، وجعلاه تصويتاً دالاً على ذلك الشيء ، ولا يزال يُحدث التصويتات واحداً بعد آخر ممّن اتفق من أهل ذلك البلد إلى أن يُحدث من يدبّر أمرهم ، ويضع بالإحداث ما يحتاجون إليه من التصويتات للأمور الباقية التي لم يتّفق لها عندهم تصويتات دالّة عليها ، فيكون هو واضع لسان تلك الأمة فلا يزال منذ أوّل ذلك يدبّر أمرهم إلى أن توضع الألفاظ لكلّ ما يحتاجون إليه في ضرورية أمرهم»[12] .

ووقف ابن جنّي على هذه المسألة في باب : (القول على أصل اللغة : أإلهام هي أم اصطلاح؟) فقال : «هذا موضع محوج إلى فضل تأمّل ، غير أنّ أكثر أهل النّظر على أنّ أصل اللغة تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف»[13] .

وإن كان كلام ابن جني السّابق إيماءةً عَجْلى لكُنْه اللغة ففيما ولاه تصريح قاطع باعتباطية نشأة اللغة ؛ إذ قال : «وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء والمعلومات ، فيضعوا لكل واحد منهما سمة ولفظاً إذا ذكر عُرف به مسمّاه ليمتاز من غيره . وليُغني بذكره عن إحضاره مرآة العين . . فكأنهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم فأومؤوا إليه ، وقالوا : «إنسان إنسان إنسان» فأيّ وقت سُمع هذا اللفظ علم أنّ المراد به هذا الضّرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك ، فمتى سُمعت اللفظة من هذا عرف معنيّها ، وهلم جرا»[14] .

ونظير هذه الأنظار التراثيّة الصّريحة ما أكّده علم اللغة الحديث من عشوائيّة العلاقة بين الدّال والمدلول[15] في أصل الوضع ، إشارات كانت أو حروفاً أو أصواتاً أو زعقات[16] ؛ فالفيلسوف الإنجليزي «لوك» يُقرّر في كتابه : (بحث في المدارك البشرية) أنّ الاندفاع بالسليقة إلى الكلام لا يعني أنّ اللغة توقيفيّة وإنّما يتواطأ الإنسان مع صاحبه على وضع المفردات الخاصة[17] ؛ فالكلمات كما قال اللغوي الفرنسي دي سوسير ليست سوى علامات أو إشارات للأشياء ، ويعني بهذه العلامات الكلّ المزدوج الذي يفيد الدّال والمدلول معاً ؛ لأن العلاقة بين العلامة ومعناها اعتباطية[18] .

فثنائيّة الدّال والمدلول تبدأ اعتباطيّاً وتنتهي نظاماً[19] ؛ إذ تحصّن المدخل المعجميّ للدّوالّ فتغدو مدخلاً مرجعيّاً عامّاً لدوالّ لاحقة متفرّعة منها ، ترتبط بأصل الوضع ارتباط تخصيص أو تعميم أو . . تبعاً للنظام الكُلّي العامّ أو الخاصّ في كلّ لغة في إحداث صيغها وأبنيتها .

أي أنّ الدوال حين تتشكل في وحدات دلاليّة مستقلّة فتخرج من طور المحسوس إلى طور المدرك ، أو من طور إلى طور ، فإنها لا تنفك عن كونها كالخليّة البيولوجيّة[20] تتقاطع فيها الدّوال المتولّدة دلاليّاً مع دلالة الخليّة الأم ولكن بصورة متفاوتة ، فتغدو ، والحالة هذه ، كاقتران الفرع بالأصل دائماً .

ونحو ذلك ما يمكن إدراكه في استقراء دلالة كلمة : «الضلال» مثلاً وما تفرّع منها من صُور (بني صرفيّة)[21] ؛ فالضلال : الحَيْرة والعدول عن الحق والطريق ، ومنه قوله تعالى : «وَوَجدَكَ ضالاً فَهدى»[22] .

والضّلال : النّسيان ، والنّاسي للشيء عادلٌ عنه وعن ذكره ، ومنه قوله تعالى : «أن تضل إحداهما فتذكّر إحداهما الأخرى»[23] .

والضّلال : الهلكة والبطلان وفيهما عدول عن الحقّ ، ومنه قوله تعالى : «أإذا ضللْنا في الأرض»[24] .

فتهيؤ النظام المعجمي[25] لأبناء الجماعة اللغوية واستقراره مرحلة تتيح إنتاج الصّيغ باستحضار قرائن ماديّة ومعنويّة تتفق وسننهم في بناء معجمهم الحقيقي أوّلاً ، والمجازي ثانياً ، وهو ما عبّر عنه الفارابيّ بقوله : «فإذا استقرّت الألفاظ على المعاني التي جعلت علامات لها فصار واحد واحد لواحد واحد ، وكثير لواحد ، أو واحد لكثير ، وصارت راتبة على التي جعلت دالة على ذواتها صار الناس بعد ذلك إلى النّسخ والتجوّز في العبارة بالألفاظ ، فعبّر المعنى بغير اسمه الذي جُعل له أوّلاً ، وجعل الاسم الذي كان لمعنى ما راتباً له دالاً على ذاته عبارة عن شيء آخر متى كان له به تعلّق ولو كان يسيراً ؛ إمّا لشبه بعيد ، وإمّا لغير ذلك من غير أن يُجعل ذلك راتباً للثاني دالاً على ذاته ، فيحدث حينئذ الاستعارات والمجازات والتّجرّد بلفظ معنى ما عن التّصريح بلفظ المعنى الذي يتلوه متى كان الثّاني يفهم من الأول ، وبألفاظ معان كثيرة يصرّح بألفاظها عن التّصريح بألفاظ معان أُخَر إذا كان سبيلها أن تُقرن بالمعاني الأُول متى كانت تفهم الأخيرةمن فهم الأولى ، والتّوسّع في العبارة بتكثير الألفاظ وتبديل بعضها ببعض وترتيبها وتحسينها»[26] .

إذن ، فالعلاقة بين الدال والمدلول علاقة افتقار في مراحل تطوّرها كافّة ؛ في المرحلة الأولى يفتقر الدّال الأوّل على مدلول يتّحدُ معه اعتباطاً وفي المرحلة الثّانية يشيع ذلك المدلول فيفتقر إلى تقنين يُثبّته ويضبطه بعد أن يصفه . وفي المرحلة التالية يتحول المدلول إلى جزء من نظام مبنيّ على الموصوف ، وهذا النّظام اللّغوي الاتّصالي يبدأ وصفيّاً وينتهي معياريّا ؛ إذ يبدأ بوصف الواقع ، ثمّ بتجريد القوانين منه ، ثمّ تفسيره ، إلى أنْ يصل إلى مرحلة التنبؤ بما يمكن أن يطرأ على النظام اللغوي من تغيّرات .

قال الفارابي : «وإذا كرّر الإنسان فعل شيء من نوع واحد مراراً كثيرة حدثت له ملكة اعتيادية إمّا خلقيّة أو صناعيّة (. . .) وهكذا يُطلب النّظام في الألفاظ (. . .) فتعمّ أشياء كثيرة من حيث هي ألفاظ»[27] .

ولعلّ في الشكل (الرسم) الآتي توضيحاً وتبياناً :

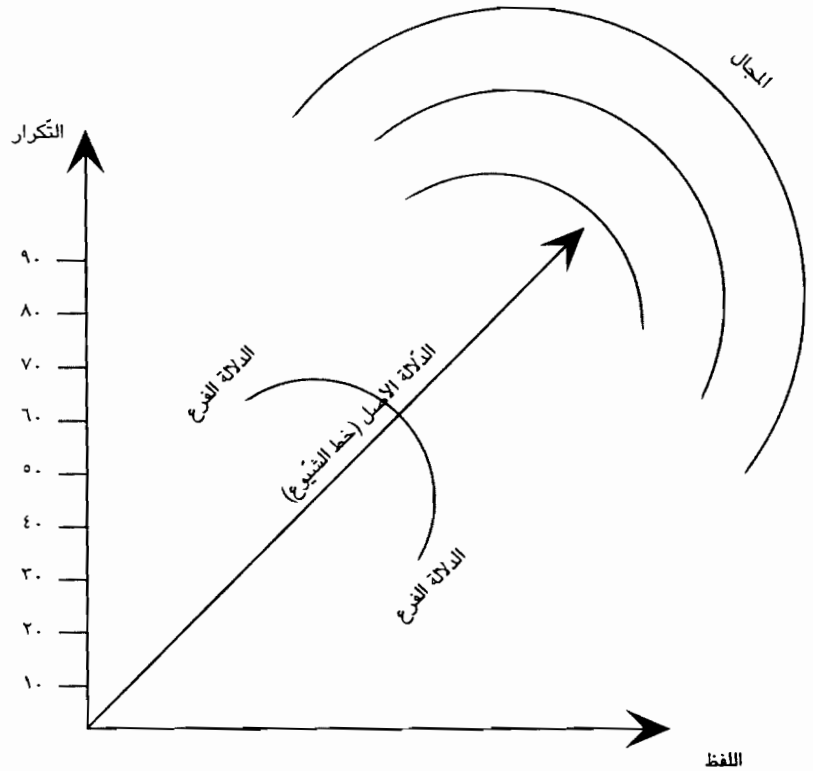

فالقانون لا ينشأ إلا بعد أن تَظْهر ظاهرةٌ تستدعي التقنين ، وتشيع شيوعاً يستدعي ضبطها ، فتصبح الظاهرة جزءاً من قانون تخضع له وإنْ كانت تسبقه في سبب الوجود .

(٧)

والنّظام اللغوي المقنّن إنما يستمد ديمومته من قدرته على الإيفاء بالاحتياجات اللغويّة الخاصّة والعامّة لأفراد هذا النّظام ، وهي احتياجات متجدّدة على الدّوام تبعاً لتجدد حركة الحياة وتغيّر أنماطها ، فتتحول بتحولها ، وتنتقل من جيل إلى جيل ، وبانتقالها التّلقائي أو القسريّ تكتسب مداليل اجتماعية تتطلب دوالّ تتعارف عليها النّاس ؛ فتنزاح المداليل لتختص بعد عموم كما في

«الطّرب»[28] ، أو تعم بعد خصوص كما في «البأس»[29] أو تنحط كما في «الكرسي»[30] ، أو ترتقي كما في «رسول»[31] ، وقد تتغير كليّا كما في «المعاقرة»[32] ، أو تموت كما في «المرباع»[33] و«النّشيطة»[34] ، وقد تستحدث ألفاظ كما في «المخضرم»[35] .

والتجربة التاريخية للعربية شاهد غير مدخول عليه أنّ المداليل اللغوية في ازدواج بين نشاط وخمود ؛ فبعد الإسلام انحرفت كثير من الدوال من مداليلها المعجميّة لتغدو ذات مداليل جديدة وإن ارتبطت أحياناً بسبب مع الدّلالة الأم .

قال السيوطي : «كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينكم ، فلمّا جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوالٌ ، ونُسخت دياناتٌ ، وأُبْطلت أمورٌ ، ونُقلَت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت وشرائع شُرعت وشرائط شُرطت فعفّى الآخر الأول» .[36]

فكلمة الصّلاة في أصل وضعها تعني : الدّعاء والاستغفار[37] ، قال الأعشى :[38]

وصَهْباء طافَ يَهُوديُّها وأبرزَها وعليها خَتَمْ
وقابَلَها الرّيحُ في دَنِّها وصلّى على دنِّها وارتَسَمْ

أي : دعا لها ألا تحمض وتفسد .

ومنه قوله تعالى : «إن الله وملائكته يصلّون على النبي»[39] ، فصلاة الملائكة دعاءٌ واستغفار .

ثم تطوّر هذا المدلول ليدل على الهيئة المخصوصة لصلاة المسلمين ، قال ابن منظور : «سُميت الصّلاة صلاة لما فيها من الدّعاء والاستغفار»[40] .

و«الرّبا» ، «والزّكاة» في أصل وضعها يدلاّن على النّماء[41] ، لكن الإسلام باعد بين المعنيين ؛ فخصّ الأول بالنّماء غير الشّرعي ، وخصّ الثّاني بنماء الأجر

من عند الله ؛ فالأول حرام ، والثّاني رُكنٌ من أركان الدّين ، وارتبط الأول بالزيادة الماديّة الدنيوية فحسب ، على حين ارتبط الثاني بزيادة مادية ودنيوية أو بزيادة الأجر من عند الله تعالى أو بكليهما معاً .

ونحو الصلاة والزكاة والرّبا الطهارةُ والتّقوى والفسقُ والشّركُ والهدى والإيمان والجهاد وغيرها من دوالّ عربية اكتسبت مداليل أخر بمجيء الإسلام .

إذن ، فالإسلام نقلةٌ فكرية لغويّة امتحنت إمكانية اللغة وقدرتها فأكّدت كفايتها .

والإسلام وإن استمد مداليله الخاصة بتكييف أو بتحوير دلاليّ لدوالّ ناجزة بالفعل في أول الدعوة[42] فإن قدرة العربي تجاوزت ذلك ورفدت المعجم العربي بمداليل معجميّة جديدة من خارج اللغة من خانات مهملة فارغة غير ناجزة من ذات اللغة ، ولا سيما فيما يتصل بألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية الوافدة إثر التفاعل الحتمي بين العرب والأعاجم بعد الإسلام ؛ فالدّوال نحو : «ديباج» ، و«فرجار» ، و«درهم» ، و«بريد» ، و«شطرنج» ، و«فندق» ، وغيرها عربيّة الوزن ، والصفة والصّوت ، أعجمية الدّلالة ، وهي وإن دخلت العربية بمدلولها (معناها) ، والْتَقَتْ في بعض أصواتها مع العربية ، على حين تلونت أصواتها الأخرى بألوان البيئة الصّوتية العربيّة فغدت على البنية التي تُقرأ وتُكتب فإنّها في الصيغة تظل ضمن الممكن المحتمل الكامن في الإمكانية النظرية الرياضية لتولد الدّوال (البنى) في العربية ، وهذا إنّما يدل على إمكانية اشتقاقية فائقة للنّظام اللغوي العربي توجب علينا مزيداً من المرونة في التكيّف مع الوحدات المعجمية الجديدة المتولدة من داخل اللغة عامة ، ومن خارج اللغة خاصة .

(٨)

فلما كان العرب ـ في زمن سابق ـ أولي فضل في إنتاج المعرفة بأشكالها المختلفة كان لابد أن يعتبطوا لها أسماء ؛ فيأخذوا من معجمهم الذهني الدّال ،

ومن حضارتهم الخاصة المدلول ، فإذا وافق الدّال العرف اللغوي العامّ لأبناء اللغة صوتاً وصرفاً (بنية) ، شاع . .

قال قدامة بن جعفر : «فإنّي لما كنت آخذاً في استنباط معنى لم يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدلُّ عليها احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها ، وقد فعلت ذلك ، والأسماء لا منازعة فيها إذا كانت علامات . فإن قنعَ بما وضعته ، وإلا فليخترع لها كلّ من أبى ما صنعته منها ما أحب ، فليس ينازع في ذلك»[43] .

وقال ابن وهب الكاتب : «وكلّ من استخرج علماً ، واستنبط شيئاً ، وأراد أن يضع له اسماً من عنده ، ويواطئ من يخرجه إليه عليه فله أن يفعل»[44] .

وبشيوع الدّال واقترانه بالمدلول تتشكّل الوحدة المعجميّة ، وتستقلّ وتتكاثر بغير طريقة وفْقاً للأنظمة الكُليّة والجُزئية الخاصّة بالعربيّة وهم بذلك ـ أبناء النظام اللغويّ العربيّ ـ إنما يُنْجزون القليل القليل من الممكن الكامن في التصوّر العقليّ لنظامهم العربي[45] .

أما وقد تقهقر العرب سياسيّاً وثقافيّاً وحضاريّاً وعلميّاً ، وانهزمت فيهم روح الإبداع إلى حدّ ما ، فصاروا مستوردين للعلم والحضارة بعد أن كانوا مصدّرين لها ، فقد غَزت الوحدات المعجميّة الحضاريّة العلميّة المعرفيّة من خارج لغتهم حياتَهم ، وصار لزاماً عليهم مواجهة هذا الاستيراد اللغويّ الحتميّ بالتفاعل معه بأحد أمرين :

الأوّل : إحداث وحدات معجميّة جديدة من المنجز في التّجربة التّاريخية للعربيّة ، أي بنقل مداليل الدّوال الأعجميّة إلى دوال عربيّة ، وهو أمرٌ سائغ عاطفيّاً لكنّه عسير الذّيوع والشّيوع[46] للأسباب الآتية :

1 - صعوبة استدعاء الخبرات اللغويّة العربيّة «المجاميع اللغوية» في الوطن العربي كلّه أجمع للبحث والتّداول في الدّال الجديد المُحدث ، عوضاً عن الأعجمي قبل انتشار الدّال الأعجمي في الأوساط العربية بمجالاتها المتعددة .

2 - قد يترتب على إحداث دال جديدة للمدلول غير العربي استدعاء دالين عربيين أو أكثر فيطول التعبير ، والأصل القصد .

فقولنا : مياه مُكَلْورة ومؤوزنة مثلاً أكثر اقتصاداً من قولنا : مياه معالجة ومعقّمة بالكلور والأوزون .

3 - عدم مطابقة الدال العربيّ أحياناً للمدلول الأجنبي نحو قولنا : «بَسْترة الحليب» من Pasturisation بدلاً من : «غلي الحليب» ؛ ذلك أن البسترة إنما تكون بمعالجة الحليب بالحرارة على حرارة أقلّ من (100)ْ ، أي بمعدل (62)ْ لمدة نصف ساعة ، أو (72)ْ لمدة ربع ساعة ، أمّا «غلي الحليب» فيكون على درجة حرارة (100)ْ بغض النظر عن الزّمن[47] .

4 - عدم وجود دال عربيّ ناجز للتّعبير عن المدلول الأعجمي ؛ لأن الوحدة المعجمية المعرفيّة الجديدة ، علميّة كانت أو حضاريّة ، إنّما دخلت البيئة العربيّة بدالّها ومدلولها الغربيّين كليّاً عن البيئة اللغوية العربيّة ، والصيغ الصّرفيّة وإن اتسعت فإنها تضيق أمام مقولات التّحوّل والتفاعل اللامتناهية .

ونحو ذلك ما يشيع في الأوساط العربيّة بحقولها المتعددة من استعمالهم ألفاظاً أعجميّة وافدة إلى العربية بدالّها ومدلولها كقولهم : «بيجر Pager» و«موبايل Mobile» .

5 - هجرة أبناء العربية دوالّهم العربية لتنافيها والذّوق اللغوي العصري العام ، كما في استبدالهم «المرآة» بـ«السجنجل» .

6 - انفتاح الأسواق العربية على الأسواق العالمية المنشئة للمعرفة ، ممّا يضطر الأسواق العربية إلى التعامل مع المنتج العربي بدالّه غير العربيّ .

7 - التباس بعض المداليل العربية ببعض عند تحويل المدلول الأعجمي إلى

مدلول عربي ولا سيما عند نزع الدّال من سياقه كقولنا : «مُستقبل» بدلاً من «بيجر Pager» ؛ فقد تدل كلمة «مُستقبل» على مُستقبل القنوات الفضائية "Reciever" ، أو مستقبل الأنزيمات والهرمونات في خلايا الكائن الحي "Receptor" ، أو أي مستقبل آخر .

الثّاني : إحداث وحدات معجمية جديدة من الكامن المحتمل في التّصور الذهنيّ للعربية ، ويكون بملء الخانات الفارغة دلاليّاً من ذات العربية بمداليل غير عربية ، أي بتحويل كلّ ما هو مُتحقق عقلاً إلى متحقّق فعلاً (استعمالاً) ، فتكون العربية والحالة هذه أثبتت نجاعتها في احتواء الأزمة المعرفيّة والحضاريّة لأبنائها ، وأكّدت كفايتها بتطويعهم وفود المداليل غير العربيّة إلى دوالّ عربية تصلح مدخلاً معجمياً قابلاً للتناسل ، وهم بذا كلّه إنّما يكرّرون تجربة أجدادهم في احتواء الأعجميّ قبل الإسلام وبعده ، ويولّدون دوالّ وفقاً للمحتمل الممكن في ضوء نظريّة الخليل الريّاضيّة .

(٩)

فقد أسّس الخليل نظريّته على فكر رياضيّ علميّ مبرهن يحصر إمكانية توليد كلمات اللغة من أصوات بعينها لا تخرج الكلمة العربية عنها ، تنظم وفق نظريّة التباديل الرياضية[48] ؛ أي باستعمال مضروب العدد إذ قال : «اعلم أنّ الكلمة الثّنائية تتصرف على وجهين نحو : (قَدْ ، دَقْ ، وشَدْ ، وَشْ) ، والكلمة الثلاثيّة تتصرّف على ستة أوجه ، وتسمّى مسدوسة ، وهي نحو : (ضَرَبَ وضبر وبرض وبضر ورضب وربض) ، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً ، وذلك أنّ حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثّلاثيّ الصّحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين . . . والكلمة الخماسيّة تتصرّف على مئة وعشرين وجهاً وذلك أنّ حروفها وهي خمسة تضربُ في وجوه الرّباعيّ وهي أربعة وعشرون وجهاً ، فتصير مئة وعشرين وجهاً يستعمل أقلّه ويلغى أكثره»[49] .

فاحتمالات المجموعة الثنائية هي ناتج ضرب 1 x 2 = 2

واحتمالات المجموعة الثّلاثية هي ناتج ضرب 1 x 2 x 3 = 6

واحتمالات المجموعة الربّاعيّة هي ناتج ضرب 1 x 2 x 3 x 4 = 24

واحتمالات المجموعة الخماسية هي ناتج ضرب 1 x 2 x 3 x 4 x 5 = 120

غير أنّ الدوال المحتملة المتولّدة رياضيّا المتقاطعة حرفيّا لا تستلزم تقاطعاً دلاليّا البتة ؛ فـ«دق» صورة لـ«قد» لكنها ليست بمعناها ، و«برض» صورة لـ«ضرب» لكنّها ليست بمعناها ، ذلك أن تضامّ المعنى واطّراده إنّما يكون بانعكاس صورة الدّال نفسه ، نحو «سلس» و«سلس» ، فهي ومقلوبها المناظر لها شكل واحد ودلالة واحدة[50] .

بل إنّ الدّوال المحتملة المتولدة رياضيّاً المتقاطعة حرفيّاً قد تظل احتمالاً كامناً في المعجم الذّهنيّ فحسب ، يتباين بين إمكانية الاستعمال وحتمية الإهمال[51] .

فالخليل بتفكيره الرياضي إنما يستقصي الكلم العربي حتى عُدّ منطلقاً منهجيّاً لما تلاه من علماء المعجم العربي ؛ فابن دريد في الجمهرة يستأنس بنهج الخليل فيقول : «إذا أردت أن تؤلف بناءً ثنائيّاً أو ثلاثيّاً أو رباعيّاً أو خماسيّاً فخذ من كل جنْس من أجناس الحروف المتباعدة ثم أدر دارة ، فوقّع ثلاثة أحرف حواليها ، ثم فكّها من عند كلّ حرف يُمنة ويُسرة حتى تفكّ الأحرف الثّلاثة ، فيخرج من الثّلاثيّ ستة أبنية ثلاثية ، وتسعة أبنية ثنائيّة وهذه هي الصورة .

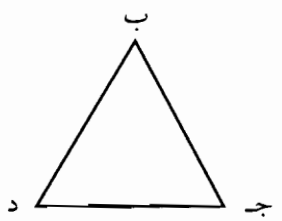

فإذا فعلت ذلك استقصيت من كلام العَرَب ما تكلّموا به وما رغبوا عنه»[52] .

فالمعجم العربي بمنهجيّة التوليد هذه إنّما يقوم على احتمال عامّ مؤدّاه أنّ الدّوال في أصل الوضع تتكوّن من خانات (بني صرفيّة وأصوات) فارغة الدلالة

محدودة العدد . وبحكم التّجربة اللغويّة المستمرّة للأمة بالوضع والتواضع تُسَدُّ بعض الخانات المعجميّة دلاليّاً ، فتحيا في الاستعمال للتّعبير عن مداليل تعارفتها الجماعة اللّغوية ، وتبقى الخانات الأخرى ، وهي رياضيّاً أكثر من المستعمل بكثير[53] ، ادّخاراً بنائيّاً قابلاً لاحتواء جديد اللغة وضعاً ودلالة في زمن ما ، وهو ما عُرف باسم : «المستعمل» و«المهمل» ؛ فالمستعمل ما أُنجز فعلاً في المستوى الكلاميّ ، فأضحى مدخلاً معجميّاً ومرجعاً منتظماً لحركة تطوّر الألفاظ صعوداً أو هبوطاً ، والمهمل ما هو موجود بالقوة في المعجم الذهني الكلّي للنظام اللغوي الذي يتيح إمكانيّة إحداث وحدات معجميّة لاحقة ، أو عدم إحداث وحدات معجميّة لاحقة ، اعتماداً على الأنظمة الكلية والجزئية الخاصة بآلية النطق العربيّ التي لا تسمح بتتابعات صوتيّة معنية[54] .

قال الخليل : «ألا ترى أن الضّاد والكاف إذا ألفتا فبدئ بالضاد فقيل : «ضك» كان تأليفاً لم يَحْسُن في أبنية الأسماء والأفعال إلا مفصولاً بين حَرْفيه بحرف لازم أو أكثر ، من ذلك ؛ «الضّنك» أو «الضّحك» وأشباه ذلك ، وهو جائز في المضاعف نحو «الضّكضاكة» من النّساء ، فالمضاعف جائز فيه كلّ غثّ وسمين من الفصول والأعجاز والصّدور»[55] .

فابن العربية ، إذ يتوسل اللغة في التّواصل المقروء والمسموع ، فإنّه يستغني عن البعيد عن مألوفه اللغويّ ، ويبقى في أحياز ميَسّرة يستوعبها ممّا تحتمله التراكيب في ضمّ بعضها إلى بعض ، لتبقى تلك الخانات (البنى) المهملة رصيداً احتياطيّاً ، ينتظر ما يناسبه من المقاصد الجديدة البعيدة عن المألوف ، ويرسم توجّهات الاستهلال الماضي في التّوليد والإنجاز اللّغويين ، ثمّ يترك فراغات احتياطية جاهزة للاستعمال تيسّر للأجيال ملأها بما يحتاجون إليه من صياغات تستوعب الجديد من المعاني والأشياء في تاريخ العلوم والتّجارب والأعمال والعواطف والخيال[56] .

فالمهمل الآن لعلّه ناجز غداً ، لذا فهو ضروريّ في النّظام اللغوي إذ يَعدُ بنماء معجمي متجدّد تبعاً للانفجار المعرفيّ المتزايد الذي يستلزمه بالضّرورة دوالّ

جديدة تعتبطها الجماعة اللغوية ثم تنتظمها .

وقد أدرك العلماء ، ولا سيّما علماء الرياضيّات ، أهمية المهمل في النظام اللغويّ ، فهو «حدّ الأمان» اللغويّ ، أو «أُوزون اللغة» بلغة العصر ؛ ففراغ المهمل من المعنى في الظاهر هو الوسيلة التي تعطي المستعمل معناه في اللغة ، وكلّما زاد المهمل انضبطت اللغة وقلّت نسبة الخطأ ، والعكس صحيح ؛ إذ إنّ قلّة المهمل في اللغة ليست ميزة في النّظام اللغويّ ، لأنّها تعني أن أكثر الكلمات الممكنة ذات معنى ، ولو وقع خطأ في الاستعمال اللغوي فاحتمال وقوعه على كلمة ذات معنى احتمال كبير وهو ما يؤدي إلى سوء في الفهم أو الوقوع في كارثة»[57] وهذا ما حدا ببعض علماء اللغة لتطوير وسائلهم لرفع نسبة المهمل في اللغة العلميّة إلى أعلى مستوى ممكن ؛ لأنهم يريدون أن يكون لكل حرف وظيفة محدّدة ، ولكل معنى محدد ؛ لأن اللغة المثالية هي التي ترتفع فيها نسبة الفَضل بهدف الدّقّة[58] .

والمحتمل الممكن ، وفق نظرية الخليل الرياضية ؛ إنما هو تنبؤ سابق بإحداثات معجميّة ملحّة عبر أزمان لاحقة ، متفاوتة في حجم الإحداثات ، وأنماط تطوّرها ، ومصدرها ومسمّياتها . وقد سجّلت العربية ـ ولا تزال ـ نزوع أهلها التّلقائي إلى استغلال الكامن الممكن في النّظام اللغوي بإحداث وحدات معجمية جديدة ولا سيما رباعيّة مجرّدة على وزن «فَعْلَلَ» من داخل اللغة ، أو من خارجها بإحدى الطرق الآتية :

الإلحاق[59]

وهو إحداث وحدات معجمية من الممكن المحتمل في النظريّة اللغويّة العربيّة بزيادة حرف في وسط البنية أو في آخرها ، زيادة غير مطّردة في إفادة معنى من غير سماع ، تلبية لحاجة شاعر أو ساجع أو متّسع لإقامة وزن أو توازن سجع[60] ليصير بهذه الزيادة موازناً لأبنية الرباعيّ .

قال الفارسيّ : «لو شاء شاعر أو ساجع أو مُتّسع أن يبني بإلحاق اللام

اسماً وفعلاً وصفه لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العَرَب ، وذلك نحو قولك : «ضَرَب زيدٌ عمراً» ، و«مَرَرْت برجل ضَرْبَب وكَرْمَم» ، ونحو ذلك» .

قال ابن جنّي : «فقلت له : أترتجل ارتجالاً؟ قال : ليس هذا ارتجالاً ولكنه مقيسٌ على كلامهم ، ألا ترى أنّك تقول : «طاب الخُشْكُنان» فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلّمت به ، فرفعُك إياه ، ونصبك صار منسوباً إلى كلامهم[61] .

ولئن تباينت مواقف اللغويّين بين طرد الإلحاق بقياس أو وقفه على سماع[62] ممثّلين بمواقفهم هذه نظراتهم الخاصة إلى مستقبل العربيّة في ضوء غزو الأعجمي الثّقافة العربية ولا سيما بعد انتشار الإسلام ، فقد اتفقوا على كونه تدريباً عمليّاً عربيّاً ناجعاً في امتحان القدرة العقلية للطّلاب ، ومدخلاً من مداخل الإنماء اللغويّ ؛ ففي إجمال السّيوطي موقف اللغويّين من الإلحاق قال : «ولا إلحاق إلا بسماع ، إلا أن يكون على جهة من التّدرّب والامتحان كالأمثلة التي يتكلّم بها النحويّون متضمنّة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب ، يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفنّ وإجادة فكره ونظره ، وهذا الحكم جار في كلّ ما أردت أن تبني من كلمة نظير كلمة أخرى ، وإنْ لم يكن إلحاق فإنّ ذلك لا يجوز أنْ يكون على وجه التدرّب والامتحان هذا أصح المذاهب في المسألتين ؛ لأنه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب»[63] . ولعل في قصر السيوطي ومن سار مساره باب الإلحاق على سماع تكلمت به العرب إلا من جهة التدريب والامتحان تضيقاً لباب وُسع ، وغفلة عن ناموس التطوّر القسري في اللغات كافة ؛ فالأولى القياس كما قال الفارسيّ[64] ، فيكون بذا تفعيلاً محضاً لقاعدة القياس الكبرى «قياس الغائب على الشّاهد» ، هذه القاعدة التي ما انفكّ الرّجاز ولا سيّما رؤبة والعجّاج يتوسّعون فيها ، فيغنون العربيّة بوحدات معجميّة جديدة لم تُسْمَعْ من قبل[65] جميعها ضمن الممكن الكامن في النظام اللغوي العربيّ .

ولعلّ ما رُوي عن الشاعر الأندلسي عبدالكريم بن عبدالرزاق الجهنيّ من نظمه بديعية وضَعَ فيها ألفاظاً مخترعة كثيرة جدّاً حتى قيل إنه كذاب في

اللغة[66] تأكيد للنّزوع المقيس التّلقائي لأبناء العربيّة للإفادة من طاقات التوليد المتاحة في نظامهم اللغوي[67] .

التّعريب[68]

وهو إكساب الدّال غير النّاجز في العربية وفق النظريّة التحليلية الرياضيّة مدلولاً ناجزاً من غير العربية بفعل التّواصل المعرفي أو الحضاري الحتمي بين الأمم بالمحافظة على أربعة أحرف أصول[69] غالباً من الدّال الأعجمي[70] نحو :

«هَدْرج Hydrogenate» ، و«تَرْبن Terpene» ، و«فَبْرَك Fabricate» ، و«هَرْمن Hormonised» ، و«أكسد Oxidised» ، و«كَلْور Chloronize» ، و«فَرمت Format» ، و«مَوْسق to music» ، و«تَكْتَك Techtiquised» ، و«نَتْرج nitrogenised» ، و«جَوْلج Geologised» ، و«بَسْتر Pasteurised» ، و«أنْزَم Anzymised» ، و«مَغْنط/ مَغْطَسَ Magnitised» ، و«بَسْكَت Biscuitised» ، و«بَنْسَلَ Penicillinised» .

فقلونا : «هَدْرجَ» من «الهيدروجين» بنية رباعيّة محتملة عقلاً في التوليد الرياضي للعربية صارت محققة فعلاً بتقاطعها مع مدلولها الوافد من لغة أخرى ، وخاضعة لنظام تصريف الكلم في العربيّة أسماءً كانت أو أفعالاً ؛ إذ نقول : «هَدْرج ، و«يُهدْرج» ، و«هَدْرِج» ، و«هَدْرجةً» ، و«مُهَدرج» ، و«مُهَدْرَجٌ» ، و«هيدروجينان» ، و«هيدروجينات» و«تَهْدْرَجَ» ، و«مُتهدرَج» ، و«هيدروجينيّ» ، و . . .

وافتراض مداليل من خارج العربيّة أمرٌ ليس بجديد ؛ فقد رصدت معجمات العربيّة دوالّ كثيرة عربية وزناً أعجميّة دلالة ؛ كأن تكون روميّة أو فارسيّة أو هنديّة أو عبريّة تعامل معها لغويّونا القدماء تعاملاً منهجيّاً يعمد إلى تهذيب الدّالّ غير العربي بإكسابه زيّاً عربيّاً : صَوْتاً وصرْفاً .

فالوحدة المعجمية «درْهم» المنقولة من أصلها الفارسي[71] «درَم» بعد زيادة الهاء فيها إلحاقاً لها بوزن «فَعْلل» نحو : «هِجْرع» وهو ما يتكلّم به العرب قديماً

صارت عربية محضاً بجذْرها صوْتاً وصرفاً ؛ إذ أضحت مدخلاً معجمياً متصرّفاً وفق أبنية العربيّة[72] ، فمنها الفعل الرّباعي الماضي : «دَرْهَم» ، ومضارعه : يُدَرْهِمُ» ، والأمر منه : «دَرْهِم» ، ومنه الاسم المفرد : «درْهم» ، والمثنّى : «درهمان» والجمعُ : «دَراهم» ، ومنه الاسم المصغر : «دُريهمات» ، ومنه الفعل المسند إلى الضمير نحو : «دَرْهمونا» أو «دَرْهَمْن» أو «دَرْهمي» وغيرها لطلب النّقود ، ومنهُ اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول : «مُدَرْهِم» ، و«مُدَرْهَم» ، عدا قبولها للعلامات الإعرابيّة المختلفة باختلاف تصريفها ، فتراَها مُعْربةً فعلاً مضارعاً واسماً ، ومبنيّةً فعلاً ماضياً وأمراً ، وممنوعة من الصّرف حين تجمع جمع تكسير ، وتنصب وعلامة نصبها الكسرة عوضاً عن الفتحة حين تجمع جَمعَ مؤنث سالماً .

إذن فالوحدة المعجميّة : «درْهم» :

أ ـ عَرَبيّة الصوت (الدال والراء والهاء والميم) .

ب ـ عَرَبيّة الوزن (فعْلَل)

جـ ـ عَرَبيّة الإمكانيّة التوليديّة الرياضيّة للكلم في العربية .

د ـ أعجميّة الدّلالة (الاعتباط الدلالي غير العربيّ) .

اتّحد فيها الدّال العربيّ صوتاً وصرْفاً وإمكانيّةً مع المدلول غير العربي المشترك مع الدّال العربيّ جزئياً[73] في بعض الأصوات فشكّلا الوحدة المعجميّة : «درْهَم» .

والأصل في الأنظمة اللغوية أنّ المداليل غير الفكريّة عامّة ليست وَقْفاً على أمّة بعينها ؛ ممّا يعني هجرتها وإمكانية الإفادة منها ، فتكون والحالة هذه «درْهَم» وما شاكلها من الألفاظ الأعجمية قديماً وحديثاً نحو : «ديباج» ، و«فرْجَار» ، و«بريد» ، و«بَسْكت» من «البسكويت» ، و«كبْرَت» من «الكبريت» ، و«مَوْسق» من «الموسيقى» وغيرها أعجميّة باعتبار الأصل عربيّة باعتبار الآن .

وكما في العربية تعريب أي إحداث بالاقتراض أو بالدخيل ففي غير

العربية تعجيم ، أي معالجة الوحدات العربيّة بإخضاعها لأنظمة اللغة المنقولة إليها ، فتُحوّر في الدّال «الصّوْت» وتحتفظ بالمدلول ، لتكون أعجمية باعتبار الأصل (العربيّ) ، فارسية أو إنجليزية أو إيطالية أو . . باعتبار الآن .

قال المحبّي : «ثم إن العرب كما تُعرّب الأعجميّ ، كذلك العجم تعجّم العربيّ»[74] ، فالوحدة المعجمية العربيّة : «قَرض» مثلاً[75] نُقلت بمدلولها وبتحوير جزئي في صوْتها وبنيتها لتلائم البيئة اللغوية الإنجليزية فقالوا : "credit" .

فـ«القاف» العربية تقابلها الكاف الإنجليزية (c) ، والضّاد العربية يقابلها اجتماع الدّال والتاء في الإنجليزية ، أمّا (الرّاء) فمشتركة صوْتاً بين اللغتين ، غير آلية النطق للكلمة في اللغة المنقولة إليها تختلف كليّاً عنها في العربيّة تبعاً للنظام اللغويّ المختلف كليّاً بين اللغتين .

ومع أنّ التصريف العربيّ للمدلول الأعجميّ اعتراف بحت بعروبة الدّال المُحْدَث وزناً وصوْتاً وإمكانيّة فإن اللغويّين ينظرون إلى هذه الدوال المحدثة من أصل غير عربي نظرتهم إلى هجين ناتئ في جسم العربية ، مع اعترافهم أنّها أصبحت جزءاً من نظامهم المعجميّ ، أي أنهّم في المستوى التنظيري رفضوا الاعتراف بصيرورة هذه الدّوال عربية ، لكنّهم في التّطبيق العمليّ الفعليّ تداولوها وحلّلوها وأدخلوها في نتاجهم المعرفي ، ثقافيّاً كان أو فكريّاً أو حضاريّاً ، مكتوباً أو مسموعاً ، كأي وحدة معجمية عربيّة دالاً ومدلولاً ، يتّضح هذا كلّه في جوابهم عن سؤال السائل : «هل يُعطى المُعرّب حكم العربيّ؟ أي : هل يعطى حكم كلامها فيُشتق ويشتق منه؟»[76] بقولهم : «فقول السائل : «يُشْتَقّ» جوابه المنع ، لأنّه لا يخلو أن يشتق من لفظ عربيّ أو أعجميّ مثله ، ومحال أن يشتق العجمي من العربيّ أو العربيّ منه ؛ لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى ، مواضعة كانت في الأصل أو إلهاماً ، وإنّما يشتقّ في اللغة الواحدة بعضها من بعض ؛ لأن الاشتقاق نتاج وتوليد ، ومحالٌ أن تُنْتج النّوق إلا حوارناً ، وتلد المرأة إلا إنسانا»[77] .

وقال أبو بكر محمد بن السّري في رسالته : «الاشتقاق» ، وهي أصحّ ما

وضع في هذا الفنّ من علوم اللسان : «ومن اشتقّ الأعجميّ المعرب من العربي كان كمن ادّعى أنّ الطير من الحوت»[78] .

كما يتّضح تشدّدهم في المستوى النظري في نظرتهم إلى الأعجمي في وضعهم قيوداً يتميّز فيها العربي دالاً ومدلولاً ، من العربيّ دالاً .

وقال الخليل : «فإن ورد عليك كلمة رباعية أو خماسية مُعرّاة من حروف الذّلق أو الشّفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فَوْق ذلك ، فاعلم أنّ تلك الكلمة مُحْدثة مُبتدعة ليست من كلام العرب ، لأنك لست واجداً من يسمع من كلام العرب واحدة رباعية أو خماسيّة إلا وفيها حروف الذّلق والشفويّة واحد أو اثنان أو أكثر»[79] .

ففي النّظرية والتّطبيق في نظرة اللغويين الأقدمين للمعرّب ما جَعل منهما خطّين متوازيين لا يلتقيان مع أنّهما يسيران جنباً إلى جنب .

ولعل هذه الرؤية المعيارية للمُعرّب ، أو لنقل الفجوة بين النظرية والتطبيق في موروثنا اللغوي ناجمة من غلبة نزعة النّقاء اللغوي عند غالبيتهم ؛ إذ أسقطوا ـ على ما يبدو ـ نزعة النّقاء في النّسب على النقاء في اللغة ؛ فمثلما عُدّ ابن الأعجمية هجيناً مع أنّ أباه عربيّ ، عُدّت الوحدة المعجمية العربية المحدثة بالاقتراض من الأعجمي هجينةً فسمّوها : «مُعربة» مع أن زيّها الصرفيّ والصوتي عربيّ تمييزاً لها عن الوحدات المعجمية العربيّة دالاً ومدلولاً .

وقد تكون رؤية أبي عبيدة والجواليقي للألفاظ الأعجميّة (المعرّبة) في القرآن أكثر موضوعية ، وأقلّ معياريّة مما يجعلنا نطمئن في طرد رؤيتها إلى الأعجميّ قاطبة ، ونَمْرُنُ في توظيفه في كتابتنا وقراءتنا المتداولة . قال السيوطي : «قال أبو عبيدة : «والصّواب عندي تصديق القولين معاً»[80] ؛ وذلك أن هذه الحروف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء إلا أنّها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها وحوّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربيّة ، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب ، فمن قال إنّها عربيّة فهو صادق ،

ومن قال إنّها أعجمية فهو صادق» .

وذكر الجواليقي في المعرَّب مثله ، وقال : فهي عجميّة باعتبار الأصل ، عربيّة باعتبار الآن»[81] .

ومع أنّ نظرة غالبية اللغويّين المحدثين[82] اليَوم إلى الإحداث المعجمي بالاقتراض أو التّعريب أكثر مرونة وموضوعيّة من نظرة القدماء ولا سيّما بفعل الضّرورة الملحّة لاستيراد المعرفة العلمية التكنولوجية خاصّة والاجتماعية عامة ، ولاقتناعهم بأنّ الإحداث بالتّعريب إنما هو تأكيد لإمكانيّات العربية من جهة ، وإغناء لها بملء الخانات المهملة الفارغة بالدلالة من جهة أخرى فإننا لا نزال نرصُد إحجام كثير من المثقّفين والمتخصّصين[83] عن توظيف وحدات معجمية نحو : «أتَمَتَ automate» ، و«بَرمج Program» ، و«فَسْلج Phisyologised» ، وتَلْفن Phoned» ، وغيرها في نتاجهم المكتوب أو المسموع ، وإذا اضطروا إلى تداولها تداولوها على استحياء بوضعها بين قوسين أو هلالين تنبيهاً إلى عُجمتها ، مع أنّم يوظّفون مثيلاتها القديمة نحو «فلسفة» ، و«سفسطة» ، و«هَرْطقة» بوصفها عربيّة قحّاً ، وكأنهم في سلوكهم هذا يقرّون بعروبة الوحدة المعجمية باعتبار الزّمن من جهة ، وباعتبار دَرْجها في المعجمات القديمة أو الحديثة على أنها مدخل معجمي قابل للتّوالد من جهة أخرى .

وفي رؤيتهم هذه نظرٌ من عدة جهات :

1 - المعجم يرصد المستعمل الناجز إلى زمن تأليفه غالباً ، وابن اللغة يطوّر ـ ولو ببطء ـ في لغته فتُستحدث ألفاظٌ وتموت ألفاظ ، لذا يغدو المعجم قَيْداً أوليّاً على سيرورة الدّوال وليس محدّداً حتمياً لحركتها .

ولما كانت حركيّة الإحداث من ابن اللغة سابقة على المعجم فبدهي أنّ المعجم سيظل قاصراً عن الإحاطة بالمتداول المتولّد لحظة بلحظة .

2 - الدّوال تُعْتبط من المنْتج الأوّل للمعرفة ، واستيراد المعرفة بتطويع دوالّها لأنظمة اللغة صوتاً وصرفاً وإعراباً تسليمٌ صرفٌ بعروبة الدالّ .

3 - إجازة مجمع اللغة العربيّة في القاهرة في جلسته العاشرة سنة ست وستين وتسع مئة وألف تعريب الدّوال الأعجميّة ؛ حَيْث جاء في قراراته ما يلي :[84]

أ ـ من حيث المبدأ : لا مانع من التّعريب طوْعاً لقرار المجمع في إجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم .

ب ـ ومن حيث التطبيق : يقتصر على الاشتقاق من المعرّب على الحاجة العلميّة ويعرض ما يوضع من المشتقات من المعرب على المجمع للنظر فيه .

كما أجاز المجمع اشتقاق سبعة ألفاظ معرّبة صحّ صوْغها على العربيّة ، وساغت في الذّوق ، وشاعت في الكتابة من حيث الاستعمال منها : «بستر» ، و«بَلْوَر» ، و«تَلْفَنْ» ، و«فَبْرَك» ، و«جَبَّس» و«كَهْرَبْ» .

وإذا كان في قرار المجمع آنذاك تضييق في حتميّة إجازة التعريب بقرار من المجمع ، فإن المدخلات المعجمية المعرّبة كانت محدودة . أما وقد تواصل وفود الدّوال الأعجميّة بأبعاد معرفيّة مختلفة نتيجة الثورة المعرفية والمعلوماتيّة بحيث يتعذّر على المجمع مجاراة هذه الثورة المعرفيّة كلمة كلمة ، ولا سيّما أنّ وفود الدّوال الأعجميّة سابق على قرارات المجمع فإنّ الصوغ القياسي على قراراته السّابقة يكون إجراءً حكيماً يتفق مع ما نادى به تمام حسّان حين قال «ومن الصَّوْغ القياسيّ ما يُجيز قولنا : «فَنْتكة Phonetic» ، و«فَيْلجة Philology» ، و«جَوْلجة Geology» قياساً على «فلسفة» ، و«هَرْطقة» ، و«سفسطة»[85] .

كما يتّفق وأنظار كثير من اللغويين أيضاً ؛ فإبراهيم أنيس إذ يقر بالتّعريب فإنّه يقصره على صيغ بعينها هي : «فعّل»[86] و«فَعْلَل» ومطاوعها ثم «استفعل» ، ويعلّل ذلك بقوله : «وتختار الصّيغتان الأوليان حين تكون الكلمة كثيرة الحروف فيقتطع منها حروف لا تغيّر من معالم الكلمة ، ولاسيما تلك التي تشبه حروف «سألتمونيها» لتصبح الكلمة ملحقة بالرّباعيّ ، ومن اليسير بعد ذلك إجراء الاشتقاق أو الصّياغة . أما «استفعل» فتخصّص للكلمات القصيرة البنية ، ومتى اهتدينا إلى الفعل سهل بعد ذلك صياغة أنواع المشتقات الأخرى من تلك الكلمة»[87] .

ويرى محمد كامل حسين أنْ لا بد من التعريب فقال :[88]

1 - كل مصطلح علمي خُلق خلقاً جديداً خاصّاً ويكون من أصل كلاسيكي ويكون دالاً على عَيْن من الأعيان يجب تعريبه كالهيدروجين ، وإذا وجدت كلمة عادية تدلّ على هذا العين فلا تستعمل مصطلحاً علمياً بل تبقى جزءاً من اللغة العامة .

2 - كلّ مصطلح علمي خلقي خلقاً جديداً خاصّاً ويكون من أصل كلاسيكي ويكون دالاً على تصوّر علميّ خاص يجب تعريبه مثال ذلك : «الإنزيم» ، و«الأيون» ، و«الإلكترون» ، هذه لا تترجم لأنّ ترجمتها تذهب بقيمتها من حيث هي مصطلح علميّ .

وأيّد ابراهيم مدكور رأي محمد كامل حسين ، فرأى أن الأولى باسم الجنس في العلوم والفنون أن يُعرّب لا أن يترجم[89] .

كما أكّد ذلك محمد أبو عبده في كتابه : «التّعريب ومشاكله»[90] ، وحَنفي بن عيسى في بحث له بعنوان : «مُعضلة المصطلحات التقنية وحيل المترجمين»[91] ، ومحمد حسن عبدالعزيز في كتابه : «التّعريب بَيْن القديم والحديث»[92] ، وحسن حسين فهمي في كتابه : «المرجع في تعريب المصطلحات»[93] . وغيرهم .

على أنهم وإن رصدوا جميعاً عن وعي لأهميّة التعريب وفق ما تُبيحه أنظمة العربية وقوانينها فإنهم أوجبوا له مقتضيات قسريّة أهمها استعصاء ترجمة المصطلح ترجمة ملائمة ذوْقاً وقانوناً بطريق الاشتقاق[94] .

4 - وعلى هَدي قرارات مجمع اللغة العربية السّابقة تمّ درج عدد من الوحدات المعجمية المولّدة بالتّعريب في المعجم الوسيط[95] منها على سبيل المثال :

«قَسْطر iderguni» ، و«كَبْرت mercaptaine» ، و«تكْتك techtiquised» ، و«تربن Terpene» ، و«مغنط magntised» .

النحت[96] :

ويكون بإحداث وحدة معجمية جديدة مُنْتزعة من وحدتين معجميتين أو أكثر ، على أن يكون ثمة تناسب في الدّال والمدلول بين الوحدة المعجمية المحدثة والمحدث منها (المنحوت والمنحوت منه) نحو : «بَسْمَل» إذا قال : بسم الله ، و«دَمْعَز» ، أي : أدام الله عزّك ، و«فَنْقل» من : فإن قال ، و«كبْتَع» إذا قال : كبت الله عدوّك ، و«بأبأ» أي : بأبي أنت وأمي ، و«مَشْكن» أي : «ما شاء الله كان» ، وغيرها .

ولئن اختلفت آراء اللغويين حَوْل نشأة النحت[97] ، وهيئته (بنيته الصرفيّ)[98] ، فقد اتفقوا غالباً على مشروعيّة الإحداث به عندما تُلجئ إليه الضرورة[99] وعدم التّوسع به في إحداث الوحدات المعجمية الجديدة لما يترتب عليه أحياناً من إبهام المدلول على السّامع والقارئ .

أسماء الأعيان[100]

أي بصَوْغ وَحْدات معجميّة دالّة على الحدَث من أسماء بعينها كأسماء الزّمان والمكان وأعضاء الجسم والقبائل وغيرها ، نحو قولك : «عَصْفَرت القماش» إذا صبغته بالعُصْفر ، و«مَعْدَد القوْم» إذا تشبّهوا بقوم معدّ بن عدنان و«غَلْصَمْتُ[101] فلاناً إذا أخذت بحلقه» و«عَرْقب الدابّة» إذا قطع عرقوبها .

حكاية الصّوْت[102]

ويكون بإحداث وحدات معجميّة من بَعْض الحروف ؛ نحو تسميتهم لهجة تميم بإبدالها العين بالهمزة : «العَنْعَنة» ، أو قَوْلهم للحديث المسند إلى رواته من فلان عن فلان عن فلان : حديث مُعَنْعن ، وقولهم لمن يكثر من قوْل «لولا» : «لَوْلي» .

حروف المباني[104]

كإحداثهم «بَأْبَأْ» ، و«تَأْتَأْ» و«فَأْفَأْ» من إكثار ترديد المتكلم حروف الباء ، والتاء ، والفاء .

المخالفة الصوتيّة

وتكون بإحداث وحدة معجميّة جديدة تتّصل بالأولى دلاليّاً نتيجة التخلّص من المقطع المغلق من جهة (ص ح ص) ، وثقل اجتماع حرفين متجانسين من جهة أخرى ، كقولنا في «فقّع» : «فَرْقع» ، وفي «قصّع» للمتمايل في مشيته : «قَرْصَعَ» و«قَصْوَع» .

زيادة حَرْف على الثّلاثي المجرّد

كإحداث وحدة معجميّة جديدة بزيادة حَرْف في آخر الدال بهدف التوسّع لا الإلحاق ، أي بهدف زيادة الدّوال ، كقولهم للضّيف الذي يجيء مع الضّيف : «ضَيْفن» ، وللمرتعش : «رعْشَن»[105] .

الخاتمة

إذن ، فإحداث بنىً عربيّة رباعيّة بإلحاق نحو : «دَخْلل» ، أو بتعريب نحو «أنْزم» من «أنزيم» ، أو بنحت نحو «بَسمل» ، أو باشتقاق من الأعيان نحو : «عَصْفَر» ، أو من حكاية الصّوت نحو : «قهقهة» ، أو من حروف المعاني نحو «عَنْعَنَ» ، أو من حروف المباني نحو : «بَأْبَأ» أو بمخالفة صوتية نحو : «فرقع» من «فقّع» ، أو بزيادة حرف على الثّلاثي المجرّد نحو : «ضيَفْن» إنما هو اغتراف جريءٌ آليٌّ تلقائيٌّ من الكامن المتصور في النظام العقلي للغة العربية ، واعترافٌ مَحْض بالإمكانية الواسعة لإحداث الصّيغ في العربية ، فنحوُ : «دَخْلل» ، و«أنْزم» ، و«بَسْمَل» ، و«عَصْفَر» ، و«قَهْقَه» ، و«تأتأ» ، و«فَرْقَع» ، و«ضيْفن» صيغ مفترضة عقلاً صارت ناجزة فعلاً لتحقّق ما يلي :

أ ـ الدّال (الجذر/ الجوهر) وهو المادة الخام اللازمة لإكساب المدلول إمكانيّة التحقّق الفعليّ بعد التحقّق الذهني .

ب ـ المدلول المعتبط في أول النّشأة من ذات اللغة أو من خارجها .

جـ ـ الصّيغة (الأمارة الصّرْفيّة) الحاملة للمعنى (مصدر/ اسم فاعل/ اسم

مفعول/ مثنى/ جمع) .

د ـ العلامة الإعرابيّة .

ويبقى استثمارُ غير الناجز من الممكن المتصوّر المحتمل في اللغة وسيلة من وسائل عدة يمكن اللجوء إليها لإنماء كلمات العربيّة دلاليّاً ، وتوليد كلمات جديدة ، وإن كان الاتكاء الدائم على التعريب ، والحيلولة دون الكلمات العربية الأصيلة سبيلاً مرفوضاً في التعامل مع المصطلحات غير العربيّة .

الهوامش والمراجع

(1) **الدال** : هو التّرجمة الصّوتية لتصوّر ما في الذهن .
انظر : صلاح فضل ، **نظرية البنائية في النقد الأدبي** ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامّة ، ط3 ، 1987م ، ص42 .

(2) **المدلول** : هو المستثار الذهني للدّال المتصوّر .
انظر : نظرية البنائية في النقد الأدبي .

(3) فوريان كولماكس ، **اللغة والاقتصاد** ، ترجمة د .أحمد عوض ، مراجعة عبدالسّلام رضوان ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ضمن سلسلة عالم المعرفة ، ص9 ، وانظر : إبراهيم بن مراد ، **مسائل في المعجم** ، دار الغرب الإسلامي ، ص20-21 .

(4) اللغة والاقتصاد ، ص8 .

(5) **مسائل** في المعجم ، ص39-40 .

(6) **مسائل** في المعجم ، ص35 .

(7) كمال يوسف الحاج ، **في فلسفة اللغة** ، بيروت : دار النهار للنشر ، ص23 .

(8) انظر : مناقشتنا تحت عنوان التعريب .

(9) انظر : تمام حسّان ، **العربية معناها ومبناها** ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، ص167-168 .

(10) **المرجع والدلالة في الفكر اللساني** الحديث ، مجموعة باحثين ، ترجمة : وتعليق عبدالقادر قنيبي ، المغرب : افريقيا الشرق ، ص28 .

(11) انظر مثلاً : ابن جنّي ، **الخصائص** ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، سلسلة كنوز التراث ، جـ1 ، ص41 ، والجرجاني ، **دلائل الاعجاز في علم المعاني** ، دار المعرفة ، بيروت ، ص415-418 ، وابن سنان الخفاجي ، **سر الفصاحة** ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ص48 .

(12) الفارابي ، **كتاب الحروف** ، تحقيق محسن مهدي ، بيروت : دار المشرق ، ص137-138 .

(13) الخصائص ، جـ1 ، ص40 .

(14) الخصائص ، جـ1 ، ص44 .

(15) وفي وَصْف العشوائية في العلاقة بَيْن الصوت والمعنى قال شكسبير : «ما أهميّة الاسم؟ إن ما ندعوه وردة سيكون لها الرائحة الزكيّة نفسها مهما اختلف الاسم الذي ندعوها به» .
انظر : ستيفن بنكر ، **الغريزة اللغوية** ، تعريب د .حمزة قبلان المزيني ، الرياض : دار المريخ ، ص193 .

(16) الحروف ، ص74 .

(17) في فلسفة اللغة ، ص24 .

(18) نظريّة البنائيّة ، ص40 .

(19) عدّ صلاح فضل الخاصيّة الاعتباطية للرّمز اللغوي تعسّفية ، إذ إنه مادام الرمز قد خُلق فإنّ ما يستثيره يصبح شيئاً محدّداً نتيجة للبنية الطبيعية للذهن من ناحية ، ولعلاقته بمجموعة الرموز الأخرى ؛ أي عالم اللغة الذي يكون نظاماً متماسكاً من ناحية أخرى .
انظر : نظرية البنائية ، ص40-41 .

(20) انظر : تمام حسّان ، **الأصول** ، الهيئة المصرية العامة للكتّاب ، مصر ، نسخة مصوّرة ، 1988م ، ص124 ، ومحمد يوسف حبلص ، **نظرية الخليل المعجمية** ، دار الثقافة العربية ، ص146-147 حَيْث قال : «وقد شبه الأستاذ كانتينو هذين الأصلين (الجذر والدلالة) بلحمة وسدى النسيج ، فكلّما تداخلت اللحمة بالسّدى تألفت مفردة جديدة قد تمّ صوغها من هاتين المادتين ، أي من أصل معروف (الجذر) ومن أوزان ومقاييس معينة (أصل الصيغة) . وإذا لم يتألف هذان الأصلان ظهرت الفجوات المعجمية التي تعني أن الجذر لا يوجد منه كلمة على وزن ما ، فمثلاً الجذر : «قرأ» يتآلف مع فاعل فيظهر كلمة «قارئ» ، ولكنّه لا يتآلف مع صيغة الفعل (انفعل) فلا توجد في اللغة كلمة من هذا الجذر على هذا الوزن .

(21) انظر : ابن قتيبة الدينوري ، **تأويل مشكل القرآن** ، تحقيق : السيّد أحمد صقر ، القاهرة : المكتبة العلمية ، ص457 .

(22) سورة الضّحى ، آية (7) .

(23) سورة البقرة ، آية (282) .

(24) سورة السّجدة ، آية (10) .

(25) هو المعجم الذهني أو العقلي المتراكم في ذهن الجماعة اللغويّة ، أو هو المخزون اللغوي المعرفي الذي يملكه ابن اللغة والخاص بمفرداتها .
انظر عبدالقادر الفارسي الفهري ، **اللسانيات واللغة العربية : نماذج تركيبية دلالية** ، الدار البيضاء : دار توبقال ، 1985م ، ص367 .

(26) الحروف ، ص141 .

(27) الحروف ، 135-140 .

(28) **الطّرب** : خفّة تعتري الإنسان عند شدّة الفرح أو الحزن والهمّ ، وصارت تُطلق على الفرح حسب .
انظر : ابن منظور ، **لسان العرب** ، طبعة دار الفكر ، (طرب) .

(29) البأس في الأصل كانت خاصة بالحرب ثم أصبحت تطلق على كل شدّة .

انظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، (بأس) .

(30) إذ استعملت في القرآن بمعنى : «العرش» كما في قوله تعالى : «وسع كرسيه السماوات والأرض» ، ثم صارت تطلق على كرسي السفرة ، والمطبخ والمكتب وغيره .

انظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، (عرش) .

(31) كانت تعني من يُكلّف بمهمة ما خاصة أو عامة ، ثم صارت تطلق على المرسلين من عند الله تعالى بعد الإسلام .

انظر : **لسان العرب** ، «رسل» .

(32) فالمعاقرة معجمياً السبّاب والشتم ثم صارت تطلق على شُرْب الخمر .

انظر : **لسان العرب** ، «عفر» .

(33) رُبُعْ الشيء .

انظر **لسان العرب** ، (ربع) وانظر : السيّوطي ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، ضبط محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار إحياء الكتب العربية ، جـ1 ، 296 .

(34) ما يغنمه الغزاة في الطريق قبل البلوغ إلى الموضع الذي قصدوه .

انظر : ابن منظور ، **لسان العرب** ، وانظر : المزهر ، جـ1 ، 297 .

(35) **خضرم الشيء** : قطعه .

انظر ابن منظور : المصدر السابق ، (خضرم) قال السيوطي : سمّوا مخضرمين كأنهم قطعوا عن الكفر إلى الإسلام ، ويمكن أن يكون ذلك لأن رتبتهم في الشعر نقصت ؛ لأن حال الشعر تطامنت في الإسلام لما أنزل الله تعالى من الكتاب العزيز ، وهذا عندنا الوجه لأنه لو من القطع لكان كل من قطع إلى الإسلام من الجاهلية مخضرماً ، والأمر بخلاف هذا .

انظر السيّوطي ، المزهر ، ج1 ، ص296 .

(36) المزهر ، جـ1 ، ص294 .

(37) انظر **لسان العرب** ، (صَلَوَ) .

(38) الأعشى ، **ديوان الأعشى الكبير** ، تحقيق : محمد محمد حسين ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط7 ، 1983 ، ص85 .

(39) سورة الأحزاب . آية (56) .

(40) اللسان ، (صلو) .

(41) لسان العرب ، (رَبَوَ) و(زكو) .

(42) كوْن القرآن الكريم خطاباً عامّاً نزل باللغة العربية في بيئة عربية فهو مُغن بالضّرورة عن إحداث وحدات معجمية جديدة كليّاً .

(43) انظر : قدامة بن جعفر ، نقد الشّعر ، ص22 .

(44) انظر : ابن وهب ، **البرهان في وجوه البيان** ، تحقيق : أحمد مطلوب وخديجة الحديثي ، جامعة بغداد ، ص158-159 .

(45) لقد قيل إنّ ما يستعمله المثقّف العربيّ المعاصر من مفردات لغويّة في الكتابة والتأليف والكلام لا

يكاد يتجاوز نصف مليون لفظة ، على حين يصل مجموع مفردات اللغة العربية كما يقول بعض الدارسين المهمين إلى اثني عشر مليوناً وثلاث مئة وخمسة آلاف وأربع مئة واثنتي عشرة لفظة (12305412) ، الممكن منها 6,5 مليون كلمة والمستحيل 6 ملايين كلمة .

انظر الزبيدي ، مقدمة التاج ، **تاج العروس** ، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ، 1965م ، جـ1 ، ص17 ، وأحمد محمد المعتوق ، الحصيلة اللغوية : أهميتها ، مصادرها ، وسائل تنميتها ، **سلسلة عالم المعرفة** ، الكويت ، عدد 212 ، 1996م ، ص221 .

(46) وقد عبّر عن هذه الصعوبة أحمد فارس الشّدياق بقوله :

إذا كان رب البيت أدرى بما به ... فإني أدري بالذي أنا كاتبُ
ومن فاته التعريب لم يدر ما العنا ... ولم يصل نار الحرب إلا المحاربُ
أرى ألف معنى ما له من مجانس ... لدينا وألفا ماله لا يناسبُ
وألفاً من الألفاظ دون مرادف ... وفصلاً مكان الوصل والوصلُ واجبُ
وأسلوب إيجاز إذ الحال تقتضي ... أساليب إطناب لتُوعى المطالبُ
وعكس الذي قد مر أكثر فائد ... ألا أيّها ذا اللائمي والمعاتبُ
فيا ليت قومي يعلمون بأنني ... على نكد التعريب جدّى ذاهبُ

انظر أحمد فارس الشدياق ، **كنز الرّغائب في منتخبات الجوائب** ، مطبعة الجوائب ، الآستانة ، 1887م ، جـ3 ، ص23-24 .

(47) انظر ثابت عبدالرحمن السفر وآخرون ، **الحليب السائل** ، جامعة بغداد ، 1982م ، ص80-81 .

(48) انظر محمد يوسف حبلص ، **نظرية الخليل المعجمية** ، ص112 وما بعدها ، وحسن خميس الملخ ، التّفكير الرياضي في النحو العربي ، **مجلة دراسات** ، مجلد28 ، عمّان ، 2001 ، ص99 .

(49) الخليل بن أحمد ، **كتاب العين** ، المقدمة (طبعة دار إحياء التراث) ، ص11 .

(50) فتقاليب المجموعة المعجمية «ضرب» مثلاً ثلاث صور متناظرة كما تناظر الصّورة (س) نفسها في المرآة ، وهذا التناظر يعني رياضيّاً أن صورة (س) ليست هي هي (س) مما يعني أن دلالة أي كلمة ليست هي هي دلالة صورتها المناظرة لها ، فلا يمكن أن تشترك دلالة الكلمة وصورتها المناظرة لها باطراد إلا إذا تساوى الطرفان .

انظر حسن خميس الملخ ، التفكير الرياضي في نظريّة النحو العربي ، ص100 .

(51) يكون ذلك إذا كانت آلية ترتيب الحروف مما هو غير ممكن في العربية .

(52) ابن دريد ، **جمهرة اللغة** ، تحقيق رمزي بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط1 ، 1987م ، ص16 (مقدمة المحقق) ، وانظر المزهر ، جـ1 ، 71-72 .

(53) انظر البحث ، حاشية (3) .

(54) انظر محمد يوسف حبلص ، نظريّة الخليل المعجميّة ، ص89 .

(55) الخليل بن أحمد ، **العين** ، جـ1 ، ص56 .

(56) فخر الدين قباوة ، **الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد** ، مكتبة لبنان ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، ط1 ، 2001 ، ص37 .

(57) ولذا فإنّ علماء اللغة اليَوم بدأوا يطوّرون وسائلهم لرفع نسبة المهمل في اللغة العلمية إلى أعلى

مستوى ممكن ، لأنهم يريدون أن يكون لكل حرف وظيفة محددة ، ولكل كلمة معنى محدد ؛ لأن اللغة المثالية هي التي ترتفع فيها نسبة الفضل بهدف الدقة . قال محمد يوسف حبلص نقلاً عن كندراتوف من كتابه الأصوات والإشارات : «لنتخيل طبيباً يصف دواء المريض ويخطئ في كتابه حرف من حروف اسم الدواء ، هنا قد تكون الكلمة الجديدة اسماً لسمّ بدلاً من العقار المطلوب ، يتّضح من هذا أن الفضل أو المهمل في اللغة ليس زخرفاً سطحيّاً لا مبرر له بل شيئاً مفيداً . كما قال : «وهذا هو السبب أنّ ملاح الطائرة الجوي وضباط الاتصال الأرضي يتحدثان لغة تعادل نسبة الحشو أو المهمل فيها 96% من مجموع الكلمات ضماناً لعدم الوقوع في أي خطأ مهما كان طفيفاً» .

(58) نظرية الخليل المعجمية ، ص133 .

(59) انظر : ابن السّراج ، **رسالة الاشتقاق** ، تحقيق محمد علي الدرويش ومصطفى الحديد ، ص28 ، وابن يعيش ، **شرح الملوكي في التصريف** ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي ، بيروت ، ط2 ، 1988م ، ص64-65 ، وابن الطيب الفاسي ، **فَيْض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح** ، تحقيق محمود يوسف فجال ، دبي : دار البحوث الإسلامية ، ط1 ، 2001م ، جـ2 ، ص-824 821 ، ومحمد خير الحلواني ، **المغني الجديد في علم الصرف** ، بيروت : دار الشرق العربي ، ط5 ، 1999م ، ص94 ، وإميل بديع يعقوب ، **معجم الأوزان الصّرفية** ، عالم الكتب ، ط2 ، 1996م ، ص73 ، وعبدالله أمين ، **الاشتقاق** ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط2 ، 2000م ، ص213 - 214 .

(60) قال ابن جنّى : «لو شاء شاعر أو ساجع متّسع أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفعلاً وصفة لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : «خرجج أكرم من دخلل» ، و«ضربب زيد عمراً» ، و«مررْت برجل ضربب وكرمم» ، ونحو ذلك» .

انظر : ابن جني ، الخصائص ، جـ1 ، ص358-359 ، وابن جني ، **المنصف** ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله إبراهيم ، مصر ، 1954م ، جـ1 ، 43-44 .

(61) انظر السيّوطي ، همع **الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، بيروت : دار البحوث العلمية ، جـ6 ، ص246-247 .

(62) انظر مواقف اللغويين من الإلحاق المطّرد وغير المطّرد في السّيوطي ، المصدر السابق ، جـ6 ، ص246-247 .

(63) انظر السيّوطي همع الهوامع ، جـ6 ، ص264 .

(64) إذ عَدّ الإلحاق مقيساً على كلام العرب .

انظر السيوطي ، المصدر السابق ، جـ6 ، ص264 .

(65) خولة تقي الدين الهلاليّ ، **دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج** ، دار الرشيد ، 1982م ، القسم الأوّل ، ص97-111 . وقد عقبت الباحثة على إحدائها الصيغ بقولها : «إنّ استعمال رؤبة والعجاج صيغاً جديدة تجعلنا نعيد النظر في المقاييس اللغوية وعدم الوقوف عند ما وصل إلينا من اشتقاقات في المادّة وإن كان ناقصاً» . وفي رأيها حكمة ؛ فاللغة لا يحيط بها إلا نبي .

انظر ، المرجع نفسه ، ص126-127 .

(66) انظر أبو حيان الغرناطيّ ، **تذكرة النحاة** ، تحقيق عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ص51-52 .

(67) وقد عقّب الحلواني على مبحث الإلحاق بقوله : «غير أنّ مثل هذا البحث تبقى له قيمته في الدّراسات المعاصرة ؛ لأنّه قد يتيح المجال لوضع المصطلحات والتعريب على سمت ما كان يجري قديماً في توليد الكلمات وإنماء الثروة اللفظية» .

(67) انظر محمد خير حلواني ، **المغني الجديد في علم الصرف** ، بيروت : دار الشرق العربي ، ص94 .

(68) قال الجَوْهري : تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على مناهجها ، تقول : عَرّبته العرب وأعربته أيضاً .

انظر : الجوهري ، الصّحاح ، (عَرَب) ، وانظر عبدالرشيد عبدالصبور الحسيني ، **التعريب وأثره في الثقافتين العربية والفارسية** ، ص111 .

(69) فالكلمة الأعجمية غالباً تزيد حروفها على أربعة ، وتبقى محافظة على أكبر عدد من حروفها الأصول عند نقلها إلى العربيّة يقتطع منها أربعة أحرف غالباً تكون بمنزلة بؤرة ثابتة للمدلول .

(70) انظر معجمات العربيّة عامة كالعين والصحاح واللسان ومعجمات المعرّب خاصة لتعرّف أصول المعرّب .

(71) ويقال إنها عبريّة .

انظر : المحبّي ، **قصد السّبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل** ، تحقيق عثمان محمود العيني ، الرياض : مكتبة التوبة ، جـ2 ، ص24 .

(72) انظر معانيها في المعجم الوسيط .

(73) وقد يوافق الأعجمي العربيّ دالاً ومدلولاً من قبيل اشتراك اللغات .

انظر المحبّي ، **قصد السبيل** ، جـ1 ، ص123 - 124 .

(74) انظر : المحبي ، المصدر السابق ، جـ1 ، ص124 .

(75) انظر : سليمان أبو غوش ، **عشرة آلاف كلمة إنجليزية من أصل عربيّ** ، وحسن الكرمي ، **اللغة نشأتها وتطوّرها في الفكرة والاستعمال** ، منشورات وزرة الثقافة ، الأردن ، 2002م ، ص4-6 (المقدّمة) .

(76) انظر : السيّوطي ، المزهر ، جـ1 ، ص287 .

(77) انظر : السيّوطي ، المصدر السابق ، جـ1 ، ص287 .

(78) ابن السراج ، رسالة الاشتقاق ، ص31 .

(79) انظر : الخليل بن أحمد ، مقدّمة العين ، ص7-8 (طبعة دار إحياء التراث) .

(80) القول بعروبة الألفاظ الواردة في القرآن أو بعجمتها .

(81) انظر : السيّوطي ، المزهر ، جـ1 ، ص269 .

(82) انظر مثلاً : تمام حسان ، **اللغة بين المعيارية والوصفية** ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2001م ، ص42 ، والطيّب بكوش ، **في الكلمة** ، تونس ، 1993م ، ص23 و90-91 ، ومحمد خير حلواني ، المغني الجديد في علم الصرف ، ص94 ، وطاهرسليمان حمودة ، **في أصوات العربية (دراسة تطبيقية)** ، مكتبة النهضة المصرية ، ط1 ، 2001م ، ص147 ، محمد كامل حسين . **مجلة المجمع** ، ج11 ، 1959 ، ص141 .

(83) فقد بالغ الشيخ أحمد الإسكندري وحفني ناصف وسليم الجندي في التعصّب ضدّ التعريب . انظر : أحمد الإسكندري ، المعرب والأعجمي ، **مجلة المجمع** ، جـ1 ، ص200 .

انظر : أنور الجندي ، **اللغة العربية بين حماتها وخصومها** ، مطبعة الرسالة ، ص155 ، وما بعدها .

(84) انظر **في أصول اللغة** ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، إخراج محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، جـ3 ، ص251-252 .

(85) انظر : تمام حسّان ، اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، ص42 .

(86) نحـو : «أيّن» من «الأيون» ، و«فَيّل» من "file" ، و«سيّف» من "save" ، و«فلّم» من "film" ، و«شيّك» من "check" .

(87) انظر إبراهيم أنيس ، في أصول اللغة ، جـ1 ، ص67-68 .

وقد عقب محمد حسن عبدالعزيز في كتابه : التعريب بين القدم والحديث ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص240-241 على مطالبة أنيس بقوله : «وسرعان ما لُبّيت الدعوة فدرج على اللسان : «سَفْلت» ، و«تَلْفن» ، و«كَهْرب» ، و«بنْسَل» من «بنسلين» ، و«بستر» ، و«بَلْور» من البلور ، و«فبْرك» من «الفابريكة» .

(88) انظر محمد كامل حسين ، مجلة المجمع ، جـ11 ، 1959م ، ص141 .

(89) انظر مجمع اللغة العربية ، في أصول اللغة ، جـ3 ، ص379 .

(90) حيث قال : من الممكن كما فعل أسلافنا في العصر العباسي أخذ أصل أجنبي وتعريبه بوسائل الاشتقاق وتصريفه حسب القواعد العربيّة مثل : أوكسيد : «أكسد» و«تأكسد» ، و«أكسدة» ، و«تأكسُد» ، و«مؤكسد» ، و«مؤكسد» . كما قال : يمكن استعمال جميع المصادر الثلاثية والرباعية ومصادر المزيدات للدلالة على عملية أو عملية في جميع الميادين العلمية والتقنية . . نحو : «برمجة» ، و«كبرتة» و . . » .

انظر محمد أبو عبده ، «التعريب ومشاكله» ، **معهد الدراسات والأبحاث العربية** ، الرباط ، ص61 وص55-56 .

(91) فقد اقترح أن يستعاض عن (بورجوازية) بـ«بَرْجز» قياساً على «تلفزة» . . . كما اقترح أن يستعاض عن (استراتيجية) بـ«سترج» وعن «تكنولوجيا» بـ«تقنل» .

انظر حنفي بن عيسى ، معضلة المصطلحات التقنية وحيل المترجمين ضمن كتاب **في المعجمية العربية المعاصرة** ، دار الغرب الإسلامي ، 1989م ، ص428 . .

(92) فقد رأى أن لا حرج في تعريب المركبات الكيميائية الدقيقة التعقيد وأسماء الأحياء النباتيّة ، والأدوية والمخترعات وما إلى ذلك .

انظر : محمد حسن عبدالعزيز ، التعريب بين القديم والحديث ، ص231 .

(93) حيث قال : «ولما كان لفظ هيدروجين قد دخل العربية فعلاً وصار اسماً شائعاً مستعملاً في كل ميادين معانيه صار من المحتّم صياغة ونحت لفظ منه يتوازن مع الموازين الصرفية» .

انظر : حسن حسين فهمي ، **المرجع في تعريب المصطلحات** ، مكتبة النهضة ، 1961م ، ص71 .

(94) انظر : محمد حسن عبدالعزيز ، التعريب بين القديم والحديث ، ص231 ، وفي أصول اللغة ، القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ص251 .

(95) انظر : شوقي ضيف ، في أصول اللغة ، قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة ، جـ3 ، ص379 ، وانظر مقدمة المعجم الوسيط ، مادة (قسطر) ، (كهرب) ، (كبرت) ، (تكتك) ، (تربن) ، (مغنط) .

(96) وهو نفسه الاشتقاق الكُبّار أو الكبّار ، وهو أوسع الأبواب الاشتقاقيّة وقد اختلف فيه كثيراً حتى عُدّ مسألة من مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين .
للتوسع انظر : ابن فارس ، **الصاحبي** ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، القاهرة : مطبعة الحلبي ، ص461 ، وابن الانباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار الفكر ، مسألة 114 ، جـ2 ، ص793-795 ، والسّيوطي ، المزهر ، جـ1 ، ص482 . وعبدالله أمين ، الاشتقاق ص319-447 . ونهاد الموسى ، **النحت في اللغة العربية** ، دار العلوم ، الرياض ، 1984م ، ص61 وما بعدها .

(97) إذ يبدو النّحت مدخلاً معجمياً إسلامياً ، فغالبية الألفاظ المنحوتة إسلاميّة ، وليست من وضع العرب الخلّص وإنما من وضع المولّدين .
انظر عبدالله أمين ، الاشتقاق ، ص401 .

(98) فقد تباينت بنى الاسم المنحوت بَيْن وزن «فَعْلل» نحو : «بَسْمَل» أو «فعّل» نحو : «كبّر» و«هلّل» أو ألفاظ منسوبة نحو «عَبْشمي» من عبد شمس .
كما تباينت الطّرائق في النّحت بين الاقتصار على حَرْف واحد من الدّال القديم أو حرفين حتى وُجد مَنْ عدّ كل زيادة في البنية على ثلاثة أحرف نحتاً نحو «هَبْلع» من «الهَلَع» و«البَلْع» ولعلّ هذا التعنّت والتمحّك جعل كثيراً من اللغويين يتريّثون في التوسع في باب النحت .

(100) انظر : تفصيل الموضوع في : عبدالله أمين ، الاشتقاق ، ص23-124 .

(101) الغَلْصمة : رأس الحُلْقوم ، وهو الموضع الناتئ في الحَلْق ، وقيل : اللحم الذي بين الرأس والعنق .
انظر : ابن منظور ، اللسان (غلصم) .

(102) وقد تكون طبيعيّة محاكاة لأصوات مستقاة من البيئة ، وقد تكون مستحدثة من حياة الإنسان بعد اندماجه في الكون نحو «يأيأ الإبل» : إذا قال لها : «أي ؛ ليُسكتها ، و«قَعْقع» حكاية صوت السّلاح .
للمزيد انظر عبدالله ، أمين ، الاشتقاق ، ص125-140 .

(103) انظر : الاشتقاق ، ص141-143 .

(104) انظر : الاشتقاق ، ص144-146 .

(105) باعتبار النّون في : «ضَيْفن» ، و«رعشن» أصيلة ليست زائدة . ولعلّ ما نسمعه في عاميّة اليوم من قولهم لكثير الحركة : «مَرْدن» ، وللمتفاصح : «فَصْحَن» ، وللمتغابي : «هَبْلن» ، ولكثير الشقاوة : «شَقْون» يكون من قبيل التوسع في هذا الباب ، مع أنّه باب موقوف على السّماع .

* * *